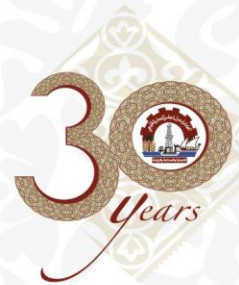


التقرير الاقتصادي الفصلي

مارس 2012

اعداد الامانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي
الدمام - المملكة العربية السعودية



رؤية مجلس التعاون الخليجي 2010
للتلاثين عاماً القادمة
GCC OUTLOOK 2010
LEADING THE NEXT 30 YEARS

أداء اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي

ملخص عام

قال صندوق النقد الدولي الشهر الجاري ان الاقتصاد العالمي ابتعد عن حافة الخطر وان هناك مؤشرات استقرار من منطقة اليورو والولايات المتحدة لكن مستويات الديون المرتفعة في الاسواق المتقدمة وارتفاع أسعار النفط يندرز بمخاطر. وأوضح أن الاقتصاد العالمي بصدد التعافي لكن لا مجال كبيراً للمناورة ولا مجال لاختفاء في السياسات المتبعة.

وبين إن علامات استقرار بدأت تظهر مما ينبئ بأن الاجراءات المتخذة في أعقاب الازمة المالية العالمية توتي ثمارها وأن مؤشرات الاقتصاد الامريكي تبدو أفضل بعض الشيء وأن أوروبا اخذت خطوة مهمة باتجاه حل أزمتها على صعيد الجهود المبذولة بشأن اليونان في الاونة الاخيرة. مؤكداً أن "بفضل تلك الجهود الجماعية ابتعد الاقتصاد العالمي عن الحافة ولدينا من الاسباب ما يدعو لمزيد من التفاؤل. لكن ينبغي ألا يستدرجنا التفاؤل الى شعور كاذب بالامان. مازالت هناك أوجه ضعف رئيسية على الصعيدين الاقتصادي والمالي يجب أن نواجهها".

وأشار صندوق النقد الدولي الى ثلاث تحديات تهدد أنتعاش الاقتصاد العالمي الأول هو استمرار هشاشة الانظمة المالية تحت وطأة ديون عامة وخاصة مرتفعة في الاقتصادات المتقدمة باعتباره في مقدمة مخاطر رئيسية ثلاثة وقالت ان متطلبات تمديد اجال التمويل للقطاع العام والبنوك بمنطقة اليورو في 2012 تعادل نحو 23 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي. وثانيا ارتفاع سعر النفط الذي أصبح يهدد النمو العالمي. وثالثاً ثمة خطر متزايد من أن نشاط الاقتصادات الناشئة سيتباطأ على المدى المتوسط.

وفيما يخص اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، أشار بنك الكويت الوطني في نشرته الاقتصادية إلى أنه على الرغم من توقع مزيد من الاضطرابات في الأسواق المالية العالمية، فإن دول مجلس التعاون الخليجي ستشهد في العام 2012 عاماً آخر من النمو الصلب. ومن المتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 4.6 %، مقارنة مع 7.9 % في العام 2011. ومن المفترض أن تظل أسواق النفط قوية، في حين أن الارتفاعات الإضافية في الإنفاق الحكومي سوف تعمل على دعم الاستثمار وإنفاق المستهلك. وفي الوقت نفسه، فإن مخاطر حدوث صدمة مالية خارجية من أوروبا أو أي مكان آخر تبدو محدودة، إذ تتمتع البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي بالسيولة ورأس المال الكافي، كما أن الانكشاف المباشر على مشكلة الدين السيادي في

منطقة اليورو ضئيل جداً. ومرة أخرى، ستكون دولة قطر صاحبة أقوى أداء بين دول مجلس التعاون، على الرغم من احتمال تباطؤ نموها مع انخفاض مستوى إنتاج الغاز.

أولاً: الأداء الاقتصادي

يقدر بنك الكويت الوطني أن يسجل الإنفاق الحكومي لدول مجلس التعاون الخليجي أدنى معدل زيادة له في عدة سنوات في عام 2012 عند 6%. ومع ذلك، فإن ذلك يعكس بدرجة أكبر معدل النمو القوي للإنفاق الذي حدث في العام 2011، والذي بلغ 17 %، مدفوعاً بالإنفاق الاستثنائي بقيمة 27 مليار دولار أميركي في المملكة العربية السعودية. ومن المتوقع أن يستمر نشاط القطاع الخاص - الذي مازال بطيئاً بفعل الجهود لتخفيض المديونية وبطء نمو الائتمان في بعض الدول - في التعافي. ويتوقع الوطني أن تبلغ نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي 5.6 %.

ورأى الوطني أنه على الرغم من النمو الجيد والزيادات الكبيرة في الإنفاق الحكومي، ظل التضخم ثابتاً نوعاً ما خلال عام 2011، ليبلغ متوسطه 3.2 %، بارتفاع طفيف، مقارنة بعام 2010. يتمثل السبب الرئيسي في ذلك في تباطؤ تضخم أسعار الأغذية في النصف الثاني من عام 2011، والذي يرجع بدوره إلى اعتدال أسعار السلع العالمية. إلا أن التضخم «الأساسي» قد ظل منخفضاً أيضاً عند نحو 2 %.

ورأى الوطني أنه يمكن أن ينبئ عام آخر من النمو الاقتصادي الثابت وتحسن الأوضاع النقدية في المنطقة، بارتفاع طفيف في التضخم في عام 2012 إلى 3.8%. في ضوء ربط العملات في المنطقة، سوف يساعد تقوية مؤشر الدولار الأميركي المرجح للتجارة الذي حدث في النصف الثاني من عام 2011 بنسبة 6 % على الحد من التضخم «المستورد» خلال عام 2012.

ومع ارتفاع إنتاج النفط واستمرار تسجيل أسعاره فوق 100 دولار أميركي للبرميل، فسوف تشهد دول مجلس التعاون الخليجي عاماً آخر من الفوائض المالية وفوائض الحساب الجاري، ومن الممكن أن تتراوح نسبة تلك الفوائض ما بين 10-20% من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة ككل. ومرة أخرى، سوف يعمل ذلك على استثناء المنطقة في عام من التقشف والعجز المالي في مناطق أخرى بالعالم. وفي الحقيقة، هناك ثمة تحد رئيسي لدول التعاون، يتمثل في أن تقرر كيفية استثمار تلك الفوائض بأمان في ضوء المستقبل غير الواضح للاقتصاد العالمي.

ثانيا: التطورات الاقتصادية

1. الناتج المحلي الإجمالي

توقع تقرير بنك الكويت الوطني أن يبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي الخليجي 1.46 تريليون دولار عام 2012، بزيادة نسبتها 7% بالمقارنة مع عام 2011، وبنسبة نمو حقيقي قدرها 4.6% عام 2012. ويبلغ حجم الناتج المحلي للكويت 181 مليار دولار والسعودية 622 مليار دولار والإمارات 358 مليار دولار وسلطنة عمان 77 مليار دولار وقطر 197 مليار دولار والبحرين 26 مليار دولار عام 2012. وبينت توقعات التقرير أن السعودية سوف تحقق معدل نمو حقيقي قدره 3.8% والإمارات 2.4% والكويت 3.8% وقطر 9.8% وعمان 4.4% والبحرين 3.4% عام 2012.

أن هذه المؤشرات توضح أن اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي سوف تواصل معدلات نموها الجيدة خلال العام 2012 بفضل زيادة أسعار النفط، وتنامي أنشطة الإنتاج والتصدير، وتوسع الإنفاق الحكومي.

ويظل التمييز بين النشاط في القطاع النفطي وفي القطاع غير النفطي واضحا بشكل جلي، حيث يتوقع بنك الكويت الوطني أن ينمو القطاع النفطي بنسبة 1% في السعودية و 2.2% في الكويت و 1% في الامارات و 6.8% في قطر و 3% في عمان و 3% في البحرين عام 2012، في حين ينمو القطاع غير النفطي بنسبة 5% في السعودية و 3.5% في الإمارات و 4.6% في الكويت و 12.5% في قطر و 5% في عمان و 3.5% في البحرين.

2. النفط والغاز

تلعب دول مجلس التعاون الخليجي دورا حيويا في استقرار أسواق النفط العالمية. وتمثل دول المجلس 40% من الاحتياطات النفطية المكتشفة و 23% من احتياطات الغاز العالمية. وتسهم دول المجلس في استقرار أسواق النفط كونها تعتبر أكبر مصدر للنفط وبنسبة 25% من إجمالي الصادرات العالمية.

وعلى المدى المتوسط، يتوقع أن أغلب الزيادة في الإنتاج العالمي من خام النفط سوف تأتي من دول المجلس، حيث تبلغ الطاقة الإنتاجية للمملكة العربية السعودية 12.5 مليون برميل يوميا. كما سوف تزيد طاقة إنتاج الغاز (القسم الأكبر من قطر) من 4.3 مليون برميل معادل لبرميل النفط يوميا عام 2008 إلى 6.3 مليون برميل يوميا عام 2010، ليلبي بذلك خمس الزيادة في الطلب العالمي على الغاز.

ويلاحظ بنك الكويت الوطني أن إنتاج النفط الخام في المنطقة قفز بنحو 11 % في العام 2011 مع سرعة تحرك الدول الأعضاء في منظمة الأوبك لتعويض الإنتاج الليبي المفقود بواقع 1.5 مليون برميل يومياً. وحتى مع عودة الإنتاج الليبي تدريجياً، ومخاطر الركود الاقتصادي، فإن أساسيات سوق النفط من المتوقع أن تظل متماسكة خلال عام 2012، ومن الممكن أن تنخفض مستويات المخزون النفطي على المستوى العالمي مرة أخرى. في ضوء ذلك، يمكن أن تتجنب دول مجلس التعاون الخليجي عمليات الخفض الكبيرة في إنتاج النفط، تاركة متوسط الإنتاج من دون تغيير هذا العام إلى حد ما، حيث يتوقع أن يبلغ متوسط أسعار النفط 110 دولارات أميركية للبرميل في العام 2012، بعد أن بلغ 108 دولارات أميركية في العام الماضي.

وبحسب تقرير صدر عن «ميد» فإن الإمارات والسعودية تتصدران طليعة دول المنطقة، بحيث تخططان لإنفاق 60 بليون دولار على مشاريع لإنتاج النفط وتكريره خلال السنوات الخمس المقبلة. تليهما الكويت وقطر بإنفاق 14 و13 بليوناً لكل منهما. وقال تقرير «ميد» إن الإمارات تعتزم منح فرص لشركات نفط بهدف تطوير سعتها الإنتاجية النفطية الإجمالية، لتبلغ نحو 3.5 مليون برميل يومياً بحلول 2015، عبر رفع الكفاءة الإنتاجية للمشاريع البرية والبحرية الجديدة. وتركز السعودية على تطوير مقدرات التنقيب والإنتاج، بحيث تبني مصفايتين باستثمار نحو 10 بلايين دولار، بهدف المحافظة على السعة الإنتاجية للمملكة عند 12 مليون برميل يومياً. أما قطر التي نفذت في العقد الماضي برنامجاً مكثفاً لزيادة إنتاج الغاز الطبيعي المسال، جعلها أكبر مصدر له في العالم، فأطلقت مشاريع لتسييل الغاز وتنقيته، لبلوغ هدفها المتمثل في إنتاج 77 مليون طن في السنة مع نهاية العام الحالي. وتخطط الكويت لتطوير مشاريع قيد الإنجاز في حقول نفط شمال البلاد، باستثمار 14 بليون دولار، ما يرفع معدل احتياطي النفط الثقيل ويحسن مستوى السعة الإنتاجية.

ولفت تقرير «المزايا القابضة» إلى أن دول الخليج بدأت في تطوير صناعات مرافقة ومصاحبة لإنتاج النفط خصوصاً مع ازدياد أهمية الصناعات البتروكيماوية، والتي تقدر أوساط السوق قيمة أصولها بنحو 50 بليون دولار، تسهم بنحو 13 في المئة من الإنتاج العالمي من البلاستيك.

أما بالنسبة للغاز، فإن معظم دول المجلس تشعر بمحدودية الإنتاج إزاء الطلب المتزايد، خاصة لمقابلة احتياجات مشاريع البنية التحتية والمشاريع الصناعية التي تقام. وفي الإمارات العربية المتحدة حيث ينمو الطلب المحلي بنسبة 10% في السنة يتوقع أن يكون هناك نقص في الغاز في عام 2012. ولذلك، اضطرت سلطات أبو ظبي لاستغلال غاز الإمارة شديد الحموضة التي تسبب التآكل لكي تلبى الطلب، وهذه العملية تنطوي على تكاليف عالية. وفي المملكة العربية السعودية، حيث ينمو الطلب على الغاز الجاف بنسبة 6% في السنة، تعرضت بعض المشاريع الصناعية للتأخير بسبب نقص الغاز المستخدم كمادة أولية أو للطاقة.

وفي قطر، تنفذ شركة قطر للبترول خطة الاستثمار الخماسية لاستثمار 83 بليون دولار في قطاع الهيدروكربون. وقد تم تخصيص ثلاثة أرباع هذا المبلغ لمشاريع الغاز الطبيعي. لقد استثمرت السلطات القطرية الكثير في الغاز الطبيعي لسنوات متتالية فطورت العديد من المنتجات وعمليات الإنتاج المتميزة مثل الغاز الطبيعي (إل إن جي) وتزويد الغاز الطبيعي عن طريق الأنابيب (بي إن جي)، وسوائل الغاز الطبيعي (إن جي إل إس). وعلاوة على ذلك يستخدم الغاز الطبيعي على نحو متزايد كمادة أولية أو كمصدر للطاقة في صناعات البتروكيماويات والحديد وخدمات المرافق العامة كالغاز والكهرباء. وسوف تبدأ قطر ابتداءً من هذا العام بمضاعفة انتاجها من الغاز الطبيعي من 30.7 مليون متر مكعب إلى نحو 61.9 مليون متر مكعب، مما سوف يسهم بصورة كبيرة في تعويض انخفاض الإيرادات النفطية.

3. القطاع الخارجي

يتوقع تقرير بنك الكويت الوطني أن يبلغ صافي الفائض في الحساب الجاري من 265 مليار دولار عام 2012 بالمقارنة مع 279 مليار دولار عام 2011. ويعكس الانخفاض الطفيف التراجع النسبي في حجم الإنتاج النفطي الذي زاد عام 2011 للتعويض عن النفط الليبي.

ووفقاً لتقديرات البنك أيضاً، سوف يبلغ صافي الفائض في الحساب الجاري 124 مليار دولار في السعودية و29 مليار دولار في الإمارات و62 مليار دولار في الكويت و41 مليار دولار في قطر و8 مليارات دولار في عمان و ملياري دولار في البحرين.

أما كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فسوق يبلغ رصيد الحساب الجاري 17% عام 2012 بالمقارنة مع 21% عام 2011 .

ويتوقع التقرير أن تبلغ صادرات دول مجلس التعاون الخليجي من السلع والخدمات 850 مليار دولار عام 2012 بالمقارنة مع 930 مليار دولار عام 2011. بينما تبلغ الواردات 578 مليار دولار عام 2012 بالمقارنة مع 483 مليار دولار عام 2011. أما بالنسبة لرصيد العجز غير النفطي كنسبة من الناتج المحلي فسوف يرتفع من 53.5% عام 2011 إلى 2012% عام 2011.

وتؤكد هذه المؤشرات تحسن الوضع المالي لدول المجلس مع مخزونات الاحتياطات الكبير الذي تمكنت هذه الاقتصاديات من تكوينه. لقد عانت اقتصاديات دول المنطقة من تداعيات الأزمة المالية ومن آثار تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي على أسعار النفط. إلا أن الاستجابة السياسية للسلطات، والاحتياطات الدولية الضخمة،

واستمرار الإنفاق الحكومي الاستثماري؛ ساهمت في تعزيز مناعة اقتصاديات المنطقة لآثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

أن وضع الحسابات الجارية سوف يتأثر بمدى قدرة تلك البلدان على تخفيض الواردات أيضاً، خاصة بالنسبة للدول الأكثر تعرضاً للعجز مثل البحرين وسلطنة عمان. غير أن الحفاظ على مستويات الواردات بالنسبة للدول الأكبر مثل السعودية والإمارات سوف يسهم في تنشيط الطلب العالمي، وهو المر الضروري لعودة الانتعاش للأسواق العالمية.

4. القطاع المالي

شهدت أسواق المال الخليجية تداول 31.43 مليار سهم خلال شهر فبراير 2012 (بارتفاع بلغت نسبته 77.3 في المئة)، بلغت قيمتها الإجمالية 66.2 مليار دولار أميركي (بارتفاع مقداره 42.7 في المئة) وبلغت القيمة السوقية لأسواق منطقة دول الخليج 750.2 مليار دولار في نهاية فبراير 2012 بمقارنة القيمة السوقية المسجلة في نهاية يناير/كانون الثاني 2012 والبالغة 705.4 مليارات دولار، مسجلة ارتفاعاً شهرياً بنسبة 6.4 في المئة.

وحققت أسواق الأسهم الخليجية سلسلة من الأداء القوي خلال شهر فبراير، ويعزى هذا الارتفاع إلى التحسن الكبير في معنويات المستثمرين على الصعيد الإقليمي، بعد أن وافق البرلمان الأوروبي على اتخاذ تدابير تقشفية لضمان الحصول على حزمة الإنقاذ المالي التي تحتاج إليها بشدة؛ ما أدى إلى ارتفاع مؤشرات أسواق الأسهم العالمية. وكان شهر فبراير، هو شهر الأسهم الراجعة في منطقة دول الخليج بأكملها، بفضل تدفق التقارير الإيجابية عن أرباح الشركات. ولاحظنا إهتمام المستثمرين بالشراء في جميع أسواق الأسهم الخليجية وخاصة في السوقين السعودية والإماراتية، كما اتجهت المؤشرات في جميع أسواق المنطقة إلى الارتفاع. وتصدرت سوق دبي الارتفاعات في أسواق المنطقة، بارتفاع بلغت نسبته 20.5 في المئة. تلتها السوق السعودية مسجلة صعوداً بنسبة 9.75 في المئة.

وفي السعودية، واصل مؤشر تداول العام صعوده القوي، مرتفعاً بنسبة 9.75 في المئة وكسر حاجز 7.000 نقطة ليغلق عند 7.271.82 نقطة. كما بلغ المؤشر أعلى مستوى له منذ أكتوبر/تشرين الأول 2008؛ إذ كانت معنويات المستثمرين مرتفعة بفضل الأنباء الإيجابية التي وردت عن أوضاع الاقتصاد الكلي؛ إذ يتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي السعودي نمواً بنسبة 3.8 في المئة خلال العام 2012 بفضل الإنفاق على القطاع العام. علاوة على ذلك، تعززت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية السعودية، تعزيز استثماراتها في الشركات المحلية

المدرجة في السوق والتي تعمل في مختلف القطاعات الإستراتيجية والمدرة للربح. وتبلغ قيمة هذه الاستثمارات حالياً 23.2 مليار دولار. بالإضافة إلى ذلك، كانت الأسهم ذات القيمة السوقية الصغيرة موضع اهتمام المستثمرين؛ إذ إنهم يتطلعون إلى تحقيق مكاسب من أسهم الشركات الصغيرة. وكان ارتفاع مؤشرات الأسواق مصحوباً بزيادة في نشاط التداول؛ إذ بلغت كمية الأسهم المتداولة 9.3 مليارات سهم. وقد تركزت التداولات في شهر فبراير على سهم مصرف الإنماء؛ إذ بلغت التداولات عليه 861.46 مليون سهم. يذكر أن البنك المذكور، سجل نقلة ممتازة في أرباحه للعام 2011؛ إذ بلغت 431.3 مليون ريال سعودي، مقارنة مع أرباح بلغت 15.2 مليون ريال سعودي في العام 2010. وسجلت السوق السعودية، أكبر أسواق المنطقة من حيث القيمة السوقية نمواً بنسبة 9.4 في المئة كما بلغت قيمتها السوقية 379.9 مليار دولار بنهاية شهر فبراير.

وفي الكويت، ازداد إقبال المستثمرين على السوق خلال شهر فبراير على رغم تخفيض عدد جلسات التداول (18 جلسة) بسبب تزامنها مع الأعياد الوطنية. علاوة على ذلك، اقترح مجلس الوزراء الكويتي موازنة بلغت 76.2 مليار دولار للعام المالي 2013/2012، بزيادة بلغت نسبتها 15.7 في المئة بالمقارنة مع موازنة العام المالي 2011/2011، بناء على أن متوسط سعر برميل النفط يبلغ 65.0 دولاراً للبرميل كما خصص 16.9 مليار دولار، و 15.1 مليار دولار و 11.5 مليار دولار لزيادة رواتب العاملين في القطاع الخاص، والإعانات، والوقود المدعوم المستخدم في محطات الطاقة الكهربائية، ومحطات تحلية المياه.

من جهة ثانية، سجلت قيمة الأسهم المتداولة ارتفاعات قياسية، وبلغت مستويات غير مسبوقة منذ يونيو/حزيران 2009. وتشير هذه الأرقام القياسية إلى عودة المستثمرين إلى سوق الأسهم، ولكن، اهتمامهم مركز على أسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة التي شهدت ارتفاعاً للشهر الثاني على التوالي.

وارتفع مؤشر بورصة قطر بنسبة 178.75 نقطة أو ما يوازي 2.09 في المئة خلال شهر فبراير بالمقارنة مع مستواه خلال شهر يناير ليغلق عند مستوى 8.746.98 نقطة. وتصدر قطاع البنوك والخدمات المالية قائمة القطاعات من حيث قيمة الأسهم المتداولة؛ إذ شكل 50.64 في المئة من إجمالي القيمة المتداولة في البورصة، تلاه قطاع الخدمات الذي استحوذ على 26.79 من إجمالي قيمة التداول. في حين احتل قطاع الصناعة المرتبة الثالثة، مستحوذاً على 20.35 في المئة، تلاه في المركز الأخير قطاع التأمين الذي شكل 2.23 في المئة من إجمالي قيمة التداول. من جهة ثانية، أنهت 24 شركة من أصل 42 شركة مدرجة في البورصة تداولات شهر فبراير بارتفاع، في حين أغلقت أسهم 16 شركة على تراجع وبقيت أسهم شركتين دون تغيير.

وفي الإمارات، استمرت عمليات الشراء القوي من قبل المستثمرين نتيجة الأرباح الجيدة التي أعلنتها الشركات المدرجة في تلك السوق؛ إذ ارتفع مؤشر سوق دبي المالية بنسبة 20.5 في المئة ليصل إلى 1730.4 نقطة بنهاية شهر فبراير. وعلى صعيد القطاعات، أنهت ثمانية مؤشرات من أصل تسعة مؤشرات في سوق دبي المالية تداولات شهر فبراير بارتفاع، وكان مؤشر قطاع الخدمات الأكثر ارتفاعاً؛ إذ ارتفع بنسبة 159.7 في المئة، تلاه مؤشر قطاع العقار والخدمات المالية بارتفاع بلغ 37 في المئة و 33 في المئة على التوالي. في حين، لم يشهد قطاع السلع الاستهلاكية أي تغييرات خلال شهر فبراير. من جهة أخرى، ارتفع مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 6.40 في المئة مدعوماً بأداء قطاعي العقار والخدمات المالية.

وفيما يخص نتائج الشركات المدرجة في البورصات الخليجية، أكد تقرير لشركة بيت الاستثمار العالمي "جلوبل"، أن الشركات المدرجة في الأسواق الخليجية تمكنت من تسجيل نتائج مالية إيجابية خلال العام المالي 2011، إذ بلغ إجمالي صافي ربح جميع الشركات المدرجة في أسواق دول الخليج 52.21 مليار دولار أمريكي خلال عام 2011 بارتفاع بلغت نسبته بلغت 29.8 % على أساس سنوي. وارتفع إجمالي ربحية الشركات في جميع الأسواق الخليجية باستثناء السوقين العماني والكويتي.

ومن جهة توزيع صافي الربح حسب السوق، تمكنت جميع الأسواق الخليجية من تحسين صافي ربحها بنهاية عام 2011، فيما عدا السوقين العماني والكويتي اللذين تراجعت ربحيتهما بمعدلي 5.5 % و 4.7 % على أساس سنوي على التوالي.

وحقق السوق البحريني أفضل أداء مقارنة بالأسواق المماثلة له في المنطقة، إذ ارتفعت ربحية الشركات البحرينية بنسبة سنوية بلغت 175.3%. ولكن، إذا استبعدنا الأرباح والخسائر التي سجلها بيت التمويل الخليجي عند حساب ربحية الشركات المدرجة في السوق، فسنجد أن ربحية الشركات البحرينية قد ارتفعت بنسبة سنوية مقدارها 36.5% فقط خلال العام 2011.

ومن جهة توزيع صافي الربح حسب قطاعات السوق، ارتفع إجمالي صافي ربح قطاع البنوك بنسبة سنوية بلغت 15.4%، كما كان قطاع الصناعة من أكبر القطاعات الرابحة، إذ ارتفع إجمالي صافي ربحه بنسبة سنوية بلغت 47.9 % بنهاية عام 2011. أما على صعيد القطاعات المتراجعة، فقد تراجع إجمالي صافي ربح قطاعات التأمين بنسبة سنوية مقدارها 20.4%، حيث انخفض من 799.4 مليون دولار خلال العام 2010 إلى 636.6 مليون دولار خلال العام 2011.

وكانت النتائج المالية للشركات المدرجة في البورصة البحرينية جيدة بشكل عام نظرا للتحول الكبير الذي شهدته النتائج المالية لشركة بيت التمويل الخليجي للعام 2011. من ناحية أخرى، أثرت الاضطرابات السياسية التي شهدتها البحرين خلال العام 2011 بشكل سلبي على عدة عوامل في السوق مثل قطاع الخدمات الذي شهد إلغاء العديد من الأحداث والفعاليات الكبرى التي كان من المقرر إقامتها في البحرين مثل سباق فورمولا وان (Formula 1)، كما أثرت على قطاع السياحة و الفنادق الذي كان أكبر القطاعات الخاسرة خلال عام 2011 بسبب الاضطرابات التي شهدتها المملكة. وبلغ إجمالي صافي الأرباح التي أعلنت عنها الشركات البحرينية 2.454 مليار دولار خلال عام 2011 مقابل 891.6 مليون دولار، مسجلا ارتفاعا بنسبة سنوية بلغت 175.3%. علاوة على ذلك، تمكنت ثلاثة قطاعات من تحسين صافي ربحها بنهاية عام 2011، في حين شهدت القطاعات الثلاثة الباقية انخفاضا في صافي ربحها، فقد حقق قطاع الاستثمار أعلى ارتفاع بين القطاعات، مسجلا صافي ربح بقيمة 604.3 مليون دولار امريكي خلال العام 2011، بالمقارنة مع صافي خسارة مقدارها 791.7 مليون دولار خلال عام 2010، بعد أن حقق بيت التمويل الخليجي تحولا جذريا في نتائجها المالية، حيث تحولت صافي الخسائر البالغة 349 مليون دولار المسجلة خلال عام 2010 إلى صافي ربح مقداره 0.381 مليون دولار خلال العام 2011. إضافة إلى ذلك، كان قطاع الصناعة أكبر القطاعات الربحية، إذ نما صافي ربحه بنسبة سنوية بلغت 52.9%، كما سجل قطاع البنوك التجارية نتائج إيجابية إذ ارتفع إجمالي صافي ربح البنوك المدرجة في البورصة البحرينية بنسبة سنوية بلغت 17.9%. ومن جهة القطاعات المتراجعة، شهد قطاع السياحة والفنادق انخفاضا في ربحيته بنسبة سنوية بلغت 47.9%، تلاه قطاع الخدمات الذي شهد تراجعا في صافي ربحه بنسبة 11.9%.

واختتم سوق الكويت للأوراق المالية تداولات العام 2011 بأداء سلبي انعكس على المؤشرات الأساسية للسوق التي سجلت خسائر ملحوظة خلال عام 2011 بسبب العديد من العوامل التي أثرت على أداء البورصة المحلية. ولم تعلن أكثر من 89 شركة بعد عن نتائجها المالية لعام 2011، حتى وقت صدور التقرير منتصف شهر مارس. بينما بلغ إجمالي عدد الشركات الكويتية التي أعلنت نتائجها السنوية 91 شركة باستثناء 13 شركة غير كويتية، و 12 شركة لا ينتهي عامها المالي في 31 ديسمبر، كما استبعد التقرير الأرباح الاستثنائية للشركة الوطنية للاتصالات (وطنية)، البالغة 265.5 مليون دينار كويتي، بهدف إجراء مقارنة عادلة. وبناء على ذلك، وصل إجمالي صافي ربح الشركات الكويتية المدرجة خلال عام 2011، إلى 4.3 مليار دولار أمريكي بانخفاض بلغت نسبته 4.7% على أساس سنوي بالمقارنة مع صافي الربح المسجل خلال العام الأسبق والبالغ 4.5 مليار دولار أمريكي.

وسجل إجمالي ربحية الشركات المدرجة في السوق الرسمي العُماني (باستثناء الشركات التي لا ينتهي عامها المالي في 31 ديسمبر) تراجعاً بنسبة 5.47% خلال العام 2011 ليصل إجمالي الربح إلى 1.428 مليار دولار بالمقارنة مع 1.511 مليار دولار أمريكي خلال عام 2010. وسجل قطاع الاستثمار أدنى انخفاض في الأرباح، بتراجع بلغت نسبته 29.5%، في حين ارتفع صافي ربح قطاع الخدمات والتأمين بنسبة سنوية بلغت 7.9%، وكان القطاع الوحيد الراجح في السوق العُماني خلال عام 2011

وواصلت الشركات القطرية تحقيق أرباح خلال العام 2011، حيث سجلت جميع الشركات المدرجة في السوق القطري والبالغ عددها 33 شركة، إجمالي صافي ربح بقيمة 9.843 مليار دولار خلال عام 2011 بالمقارنة مع إجمالي صافي الربح المحقق خلال عام 2010، و البالغ 7.650 مليار دولار، بارتفاع بلغ 28.7% مما يدل على القوة و الصلابة التي يتميز بهما اقتصاد البلاد. علاوة على ذلك، سجلت 27 شركة ارتفاعاً في أرباحها خلال عام 2011، في مقابل تراجع أرباح 6 شركات، في حين تكبدت شركة واحدة خسائر. ومن الأهمية بمكان ملاحظة أنه تم استبعاد شركة فودافون قطر من هذه المقارنة، نظراً لأن العام المالي للشركة ينتهي في 31 مارس.

وبلغ إجمالي صافي ربح الشركات السعودية 24,911 مليار دولار بنهاية عام 2011، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة سنوية بلغت 20.1%، ومن أصل 144 شركة تم تغطيتها في التقرير، تمكنت 90 شركة من تحسين ربحيتها خلال عام 2011، من بينها 9 شركات استطاعت تغيير أدائها من تسجيل خسائر خلال عام 2010 إلى أرباح بنهاية عام 2011، ومن ناحية أخرى، سجلت 32 شركة انخفاضاً في ربحيتها في حين تكبدت 34 شركة خسائر.

ومن جهة توزيع الربحية حسب قطاعات السوق، تمكنت 10 قطاعات من تحسين صافي ربحها بنهاية عام 2011 بالمقارنة مع صافي الربح المسجل في العام الأسبق، في حين سجلت 5 قطاعات انخفاضاً في صافي ربحها. وارتفع صافي ربح قطاع الصناعات البتروكيمياوية بنسبة سنوية بلغت 38% بنهاية العام 2011.

ووصل إجمالي صافي ربح الشركات الإماراتية إلى 9.270 مليار دولار بنهاية عام 2011، بارتفاع بلغت نسبته 88.6% على أساس سنوي، وسجلت الشركات المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية، والبالغ إجمالي عددها 51 شركة إجمالي صافي ربح بقيمة 7.105 مليار دولار خلال عام 2011 بالمقارنة مع صافي ربح مقداره 3.099.2 مليون دولار في عام 2010، بارتفاع مقداره 129.3%.

ومن ناحية أخرى، سجلت الشركات المدرجة في سوق دبي المالي ارتفاعاً بنسبة 19.3 % في صافي ربحها للعام 2011، ليبلغ 2.164 مليار دولار بالمقارنة مع صافي الربح المسجل خلال عام 2010 والبالغ 1.814 مليار دولار.

5. دور القطاع الخاص

قال رئيس إتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي الأستاذ خليل خنجي في مقابلات صحفية أن الإتحاد يسعى في المرحلة الراهنة إلى تعزيز رؤيته لتوفير البيئة المناسبة لتطوير أداء القطاع الخاص الخليجي وتعزيز قدراته التنافسية، ليكون قاطرة التنمية في اقتصادات دول مجلس التعاون والأداة الدافعة نحو تكاملها ووحدتها. ومن أبرز ما يسعى لتحقيقه الإتحاد هو العمل على تنفيذ الاستراتيجية التي اعتمدت من خلال مجلس الإتحاد، التي أكدت على تفعيل دور القطاع الخاص في مسيرة التكامل الاقتصادي بين دول المجلس للوصول للوحدة الاقتصادية الكاملة بينهم.

كما يسعى الإتحاد إلى تعزيز مساهمة القطاع الخاص الخليجي في سن القوانين والأنظمة والقرارات والتشريعات الخليجية المتعلقة بالشأن الاقتصادي والخليجي المشترك من خلال المشاركة بالدراسات والمذكرات الخاصة بهذه القوانين والاستمرار في تمثيل القطاع الخاص الخليجي لدى اللجان الوزارية والفنية التابعة لمجلس التعاون الخليج، خاصة تلك التي تبحث القرارات المتعلقة بالتبادل التجاري ومضاعفته التي بلغت 93 مليار دولار حتى نهاية 2011، إضافة إلى تنسيق التعاون مع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة الذي من شأنه تعميق العلاقات الاقتصادية الخارجية للقطاع الخاص الخليجي.

وشدد على أهمية دور القطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي لترسيخ المواطنة الاقتصادية الكاملة والسعي لتنسيق وتوحيد كافة السياسات الاقتصادية بين دول المجلس عن طريق دعوة الجهات الخاصة لإعادة الهيكلة الجديدة لدول المجلس في ظل دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله، الانتقال من مجلس التعاون إلى الإتحاد الخليجي، والمساهمة مع مجلس التعاون في المفاوضات مع المجموعات والتكتلات الاقتصادية العالمية.

كما نوه بصورة خاصة إلى مشاريع الإتحاد فيما يخص بتفعيل دوره في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق مشاريع شبابية تؤكد على تفعيل دور شباب الأعمال وخلق فرص العمل وتعزيز دور القطاع الخاص بالمسؤولية الاجتماعية.

ويقوم القطاع الخاص في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بدور بارز في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بجوانبها المختلفة، وهناك العديد من المؤشرات التي توضح مدى فاعلية هذا الدور والتي منها على سبيل المثال الأمور التالية:

أولاً : المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي:

تشتمل مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي على قطاع الزراعة والصيد والغابات والصناعات التحويلية وقطاع التشييد بالإضافة إلى القطاعات الخدمية الإنتاجية مثل التجارة والمطاعم والفنادق وقطاع النقل والمواصلات وقطاع المصارف والتأمين، ويتضح من تحليل البيانات الإحصائية الصادرة في هذا الخصوص إلى أن مساهمة القطاع الخاص الخليجي في إجمالي الناتج المحلي تتراوح بين 33-35% ، كما بلغ متوسط معدلات النمو السنوي للقطاع الخاص الخليجي حوالي 15% سنويًا ، أما من حيث قيمة مساهمة القطاع الخاص الخليجي في الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس فقد ارتفعت من حوالي 205.9 مليار دولار أمريكي عام 2005 إلى 236.6 مليار دولار عام 2006 أي بنسبة زيادة قدرها 14.9% لترتفع مرة أخرى إلى 272.0 مليار دولار عام 2007 وبنسبة 15%، ثم إلى 320 مليار دولار عام 2010. وتتركز معظم مساهمات القطاع الخاص في قطاع الصناعات التحويلية وقطاع التجارة والسياحة والنقل والمواصلات وقطاع الخدمات المالية والتأمين وغيرها.

ثانياً : مساهمة القطاع الخاص الخليجي في تنمية الصادرات:

من المعروف أن صادرات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يغلب عليها الصادرات النفطية الذي يملكه القطاع العام والذي شكلت صادراته 80% من إجمالي صادرات دول المجلس إلى العالم عام 2010. أما نسب مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الصادرات الخليجية فبلغت 20% عام 2010. وتعود ضخامة مساهمة الصادرات النفطية إلى ارتفاع أسعار الصادرات النفطية في الأسواق العالمية مع الأخذ في الاعتبار ظاهرة تضخم الأسعار عالمياً.

ثالثاً: المساهمة في تشغيل الأيدي العاملة:

تلعب شركات ومؤسسات القطاع الخاص الخليجي دوراً هاماً في تشغيل الأيدي العاملة وتوفير الفرص الوظيفية واستقطاب أعداد متزايدة من الداخلين الجدد لسوق العمل، حيث يستحوذ القطاع الخاص الخليجي على نسبة كبيرة لا تقل في المتوسط عن 80% من إجمالي سوق العمل في مجموع دول مجلس التعاون الخليجي ، يعملون في مختلف الأنشطة الاقتصادية ، كنشاط الزراعة والصيد والصناعات التحويلية ونشاط البناء والتشييد

وتجارة الجملة والتجزئة وكذلك النقل والتخزين والمواصلات والاتصالات بالإضافة إلى الأنشطة المالية والتأمين وغيرها . وعلى سبيل المثال يساهم القطاع الخاص السعودي في تشغيل حوالي 87% من إجمالي المشتغلين في القطاعات الخاصة والعامّة وتلك المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح، كما يساهم القطاع الخاص البحريني في استقطاب ما نسبته 90% من القوى العاملة عام 2010، ويساهم القطاع الخاص العماني بنحو 80% من حجم العمالة، في حين ترتفع هذه النسبة إلى 94% في قطر و95% في الإمارات. ويبلغ عدد القوى العاملة الأجنبية بما يتراوح ما بين 15 – 17 مليون عامل 2010.

رابعاً : المساهمة في تطوير وتنمية الاستثمارات:

يساهم القطاع الخاص الخليجي إلى جانب باقي الأجهزة الرسمية المختصة في دول مجلس التعاون الخليجي، في العمل على زيادة وتطوير الاستثمارات الخليجية، سواء من خلال ضخ استثماراته في داخل البلدان الخليجية واستقطاب المزيد من الاستثمارات الخارجية، أو في توظيف جزء من استثماراته خارج نطاق دول المجلس ضمن تطوير وتعزيز العلاقات الاقتصادية وتنميتها مع الدول الأخرى ، وعلى سبيل المثال تشير بعض التقارير والإحصائيات الصادرة في هذا المجال، بأن حجم التدفقات التراكمية للاستثمارات البيئية والمرخص لها والتي ساهم بها القطاع الخاص الخليجي مع الدول العربية فقط خلال الفترة (1985 – 2010) بلغت 150 مليار دولار، منها حوالي 65 مليار دولار استثمارات عربية خاصة واردة إلى الدول الخليجية وحوالي 85 مليار دولار استثمارات خليجية صادرة إلى الدول العربية خلال الفترة المذكورة. ويضخ القطاع الخاص استثماراته في مختلف الأنشطة الاقتصادية غير النفطية كالصناعات التحويلية وقطاع التجارة والنقل والاتصالات والمشاريع المالية والتأمين والقطاعات الخدمية المختلفة.

من جهة أخرى يستثمر القطاع الخاص الخليجي أموال ضخمة في الخارج ، ففي المملكة العربية السعودية التي تملك أكبر اقتصاد في دول مجلس التعاون الخليجي، قدرت حجم استثمارات قطاعها الخاص في الخارج بنحو 1.2 تريليون دولار، يستثمر ما نسبته 33.6% في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها التي تعد الشريك التجاري الأول للمملكة.

خامساً : الدور الاجتماعي للقطاع الخاص:

لا يقتصر دور القطاع الخاص الخليجي على الجانب الاقتصادي وممارسة الأنشطة ذات الطبيعة الخاصة بقطاع الأعمال فحسب، وإنما يتعداه إلى الأمور المتعلقة بالجانب الاجتماعي وتحمل المسؤولية الوطنية تجاه المجتمع، ويتمثل ذلك في ما يقوم به القطاع الخاص ممثلاً في الشركات والمؤسسات وأصحاب الأعمال من

تشغيل أعداد كبيرة من المواطنين والمساهمة من خلال ذلك في توفير الأمن الاجتماعي لهم ولأسرهم، وكذلك المشاركة بفعالية في تقديم المساعدات المادية للعديد من الأسر المحتاجة في مختلف الشؤون الحياتية، بالإضافة إلى دعم مشاريع الإنماء الاجتماعي وتقديم العون لمؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية، عوضاً عن تبني المشاريع التي تخدم المجتمع وتساهم في تنميته في المجالات الإسكانية والصحية والخدمات التعليمية بمراحلها المختلفة وتجهيز المدارس والمستشفيات الحكومية بالأجهزة والمعدات وتأسيس القاعات البحثية والعلمية فيها، وإقامة المراكز الصحية والمستشفيات ومراكز الإيواء ودور الرعاية الخاصة برعاية الأحداث والأيتام والمسنين والمعوقين، وغير ذلك من الخدمات التي تساهم في توفير الأمن والاستقرار في المجتمع.

سادساً : تطوير العلاقات بين الدول والمجموعات:

يتجاوز دور شركات ومؤسسات القطاع الخاص الخليجي سواء من خلال غرفها التجارية الوطنية أو من خلال إتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي مجال تطوير وتنشيط الاقتصاديات الوطنية داخل بلدانها، وهو يشكل محركها الرئيسي والمشارك الفعال في تحقيق التنمية الشاملة لدولها، فقد أصبح في ظل انفتاح الاقتصاد العالمي وانتشار ظاهرة العولمة، يلعب دوراً أساسياً في العلاقات الدولية وزيادة التدفقات الرأسمالية، ومساهمًا كبيراً وبنسبة عالية في مجال تطوير علاقات التعاون الاقتصادي مع الدول والمجموعات الأخرى، من خلال زيادة معدلات المبادلات التجارية والاستثمارية وتنمية الصادرات وإنشاء المشاريع المملوكة بالكامل للقطاع الخاص وكذلك المشاريع المشتركة في المجالات الاقتصادية المختلفة، بالإضافة إلى مشاركته في المؤتمرات والمنتديات وضمن الوفود الاقتصادية والتجارية وإسهاماته في توقيع الاتفاقيات الثنائية وتفعيل بنودها، ومساهماته في دعم جهود التكامل الاقتصادي وإقامة الأسواق المشتركة ومناطق التجارة الحرة بين مختلف الدول والتكتلات الاقتصادية، وغير ذلك من الأدوار التي يلعبها القطاع الخاص في مجال تطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول والمجموعات.

أن القطاع الخاص الخليجي يسعى خلال المرحلة المقبلة إلى تعزيز رؤيته لتوفير البيئة المناسبة لتطوير أداءه وتعزيز قدراته التنافسية، ليكون قاطرة التنمية في اقتصادات دول مجلس التعاون والأداة الدافعة نحو تكاملها ووحدتها. ومن أبرز ما يسعى لتحقيقه هو العمل على تنفيذ الاستراتيجية التي اعتمدها إتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي والتي أكدت على تفعيل دور القطاع الخاص في مسيرة التكامل الاقتصادي بين دول المجلس للوصول للوحدة الاقتصادية الكاملة بينهم.

كما القطاع الخاص الخليجي إلى تعزيز مساهمته في سن القوانين والأنظمة والقرارات والتشريعات الخليجية المتعلقة بالشأن الاقتصادي والخليجي المشترك من خلال المشاركة بالدراسات والمذكرات الخاصة بهذه القوانين والاستمرار في تمثيل القطاع الخاص الخليجي لدى اللجان الوزارية والفنية التابعة لمجلس التعاون الخليج، خاصة تلك التي تبحث القرارات المتعلقة بالتبادل التجاري ومضاعفته التي بلغت 93 مليار دولار حتى نهاية 2011، إضافة إلى تنسيق التعاون مع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة الذي من شأنه تعميق العلاقات الاقتصادية الخارجية للقطاع الخاص الخليجي.

ونشدد هنا على أهمية دور القطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي لترسيخ المواطنة الاقتصادية الكاملة والسعي لتنسيق وتوحيد كافة السياسات الاقتصادية بين دول المجلس عن طريق دعوة الجهات الخاصة لإعادة الهيكلة الجديدة لدول المجلس في ظل دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله، الانتقال من مجلس التعاون إلى الاتحاد الخليجي، والمساهمة مع مجلس التعاون في المفاوضات مع المجموعات والتكتلات الاقتصادية العالمية.

كما ننوه بصورة خاصة إلى الى جهود القطاع الخاص لتفعيل دوره في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق مشاريع شبابية تؤكد على تفعيل دور شباب الأعمال وخلق فرص العمل وتعزيز دور القطاع الخاص بالمسؤولية الاجتماعية.

ولا يمكن تصور قيام القطاع الخاص الخليجي بدوره المنشود في مرحلة ما بعد الاتحاد بين دول مجلس التعاون الخليجي دون قيام حكومات دول المجلس بانتهاج سياسات اقتصادية تدعم من دور هذا القطاع في الاقتصاد ، وترفع مساهمته في الناتج المحلي ، وذلك عن طريق: تبني مزيد من السياسات الاقتصادية التحررية الهادفة إلى تعزيز ودعم دوره في ممارسة النشاطات الاستثمارية والإنتاجية في كافة القطاعات لاسيما تلك التي يهemin عليها القطاع العام في المرحلة الحالية، والمضي بوتائر متسارعة في تنفيذ برامج الخصخصة ، وتحسين كفاءة أداء الأسواق المالية والسلعية، والانفتاح أكثر على الاستثمارات الأجنبية الخاصة. لذلك، فإن قيام السوق الخليجية المشتركة يفتح الباب واسعا لتمكين القطاع الخاص من لعب ذلك الدور وذلك من خلال تعميق درجة التكامل الاقتصادي بين دول المجلس لما لذلك من انعكاسات جوهرية على اليات عمل هذا القطاع وتحسين مقدرته التنافسية وتوسيع الاسواق وغيرها من الميزات الخارجية الاخرى.

كما نؤكد هنا، ومن أجل تفعيل دور القطاع الخاص في مرحلة ما بعد الاتحاد على تفعيل الشراكة الكاملة بين القطاع الخاص والحكومات الخليجية على كافة الصعدة ومشاركة القطاع الخاص في إصدار التشريعات

وتوسيع اللجان المشتركة وتفعيل دور القطاع الخاص في مسيرة العمل الاقتصادي المشترك ومعالجة المعوقات التي تحد من زيادة المبادلات التجارية البيئية والتجارة في الخدمات والتعاون في المجال الصناعي، علاوة على تفعيل آليات العمل الاقتصادي المشترك.

6. العمالة

حذر صندوق النقد الدولي دول مجلس التعاون الخليجي من تزايد أعداد البطالة في صفوف المواطنين الخليجين، حيث يتوقع الصندوق ارتفاع أعداد العاطلين من مواطني دول المجلس بما يراوح ما بين مليونين إلى ثلاثة ملايين عاطل خلال السنوات الخمس المقبلة إذا لم يتم اتخاذ إجراءات تصحيحية في أسواق العمل.

وقال الصندوق إن التقديرات تشير إلى نحو سبعة ملايين وظيفة تم توفيرها في أسواق العمل الخليجية خلال العقد الماضي، إلا أن نحو مليوني وظيفة فقط من هذه الوظائف ذهبت للمواطنين من دول المجلس.

وبحسب الصندوق فإن أعداد العمالة الأجنبية ارتفعت بصورة حادة خلال العقد الماضي، وخاصة في القطاع الخاص الخليجي، وأيضاً في القطاع العام، ولا سيما في قطر والكويت. ولكن الصندوق يشير إلى أن زيادة نسبة البطالة في صفوف المواطنين لا يعود إلى عدم توافر الوظائف، بل بسبب عدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، وتدني الأجور، علاوة على جاذبية الوظائف في القطاع العام.

ويقول الصندوق إنه استناداً إلى البيانات التاريخية، وتسارع نمو قوة العمل، فإنه يتوقع ارتفاع عدد المواطنين الخليجين العاطلين عن العمل إلى نحو 2 إلى 3 ملايين مواطن خلال السنوات الخمس المقبلة مقارنة بخمسة ملايين أعداد المواطنين العاملين عام 2010.

واستناداً إلى توقعات الصندوق، فإن دول مجلس التعاون الخليجي ستنتمكن من استحداث ستة ملايين وظيفة جديدة خلال الفترة 2010 – 2015. ولكن يتوقع أن نحو ثلث هذه الوظائف الجديدة فقط سوف تذهب للمواطنين الخليجين، ما لم تتغير سياسات التوظيف. وفي جانب العرض، فإن نحو أربعة ملايين ونصف مليون مواطن خليجي سوف يدخلون سوق العمل خلال الفترة نفسها.

وقال الصندوق إن زيادة فرص العمل للمواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي يتطلب من هذه الدول تحسين استراتيجيات العمل الراهنة، مع التأكد أن ذلك لن يضر بتنافسية الأسواق، مع التركيز على تطوير مخرجات التعليم وهيكل الأجور.

وتبرز عدة عوامل لتردد القطاع الخاص في توظيف العمالة الوطنية، منها: تدني أجور ورواتب العمالة الأجنبية كذلك مستوى إنتاجية العامل الوطني مقارنة بالأجنبي وارتفاع معدلات دوران العمل بين العمالة الوطنية، علاوة على غياب الحوافز الكافية لتشغيل الأيدي العاملة الوطنية. أما فيما يخص الحد الأدنى للأجور، فإن معادلة الأجور في أي مجتمع تخضع لعدة عوامل منها مستوى المعيشة ومستوى النفقات والدخل العام والدعم الحكومي المباشر وغير المباشر والضرائب وغيرها. لذلك لا بد من إجراء دراسة علمية ومنهجية حول هذه الموضوع.

ويبدو جليا أن احتياجات التنمية البشرية في دول مجلس التعاون الخليجي آخذة في التنامي كما ونوعا كنتيجة لزيادة متطلبات سوق العمل من الكوادر الفنية المدربة والمؤهلة على أعلى مستويات الكفاءة والجودة، وقد أصبح تأهيل الشباب حديثي التخرج للاندماج في سوق العمل لازما للوفاء بهذه الاحتياجات ولمواكبة التطورات التكنولوجية السريعة التي تحتاج إلى تطوير الكفاءات الفنية والإدارية، تلك الكفاءات التي تعد عاملا أساسيا في مجال تخطيط وتنفيذ مشروعات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

من جهة اخرى، توقع تقرير حديث للبنك الدولي عن الهجرة العالمية والتحويلات، أن يصل مجموع التحويلات النقدية إلى البلدان النامية هذا العام إلى 351 مليار دولار، كما يصل مجموع التحويلات على مستوى العالم، بما في ذلك البلدان المرتفعة الدخل، إلى 406 مليارات دولار. كما تضمن التقرير مسحا لأهم الدول المصدرة للتحويلات المالية، أوضحت أن دول مجلس التعاون الخليجي تحوز نسبة 17% من مجموع التحويلات في العالم بقيمة 70 مليار دولار، أي نحو 263 مليار ريال، تنصدرها السعودية 27 مليار دولار نحو 101 مليار ريال والإمارات 17 مليار دولار والكويت 12 مليار دولار وسلطنة عمان 6 مليارات دولار وقطر 6 مليارات دولار والبحرين نحو 2 مليار دولار. كما يوضح التقرير، أن التحويلات المالية للعمالة من دول مجلس التعاون الخليجي تمثل 53% من مجموعة التحويلات المالية الذاهبة إلى دول جنوب آسيا و28% من مجموع التحويلات المالية الذاهبة إلى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 14% من مجموع التحويلات المالية الذاهبة إلى أوروبا وآسيا الوسطى و9% من مجموع التحويلات المالية إلى الدول الإفريقية و6% من إلى دول غرب آسيا. والبلدان التي تتلقى أكبر قدر من التحويلات المسجلة رسميا، حسب تقديرات عام 2011، هي: الهند 58 مليار دولار، الصين 57 مليار دولار، المكسيك 24 مليار دولار، الفلبين 23 مليار دولار. وتشمل هذه البلدان أيضا باكستان وبنغلاديش ونيجيريا وفيتنام ومصر ولبنان.

ثالثاً: السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية:

1. السياسات الاقتصادية

حرصت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي طوال السنوات الماضية على إتباع سياسات تهدف إلى تشجيع النمو الاقتصادي، وقد ساعدها في ذلك أسعار النفط المرتفعة جداً، التي سمحت بتسجيل فائض مالي كبير حتى في ظل زيادة الإنفاق. ومع ذلك، ساهمت إستراتيجية النمو السريع في بعض البلدان في خلق ضغوط تضخمية كبيرة، ومما ضاعف من هذه الضغوط ربط عملات المنطقة بسعر تحويل ثابت إلى الدولار. ومع أنها تبذل جهود متواصلة لمعالجة المشاكل الهيكلية، مثل أسواق العمل غير المرنة والدعم الكبير لأسعار السلع وعدم كفاءة معايير الحوكمة الإدارية في الشركات، إلا أن تلك المشاكل لا زالت قائمة.

لقد باتت حكومات دول المجلس وفي ظل الأزمات الاقتصادية والسياسية الراهنة أكثر حاجة لسياسيات محفزة للنمو الاقتصادي، وإعادة التوازن للاقتصاد من خلال توفير السيولة لمشاريع القطاع الخاص، وتوجيه الإنفاق بصورة أكبر نحو المشاريع المولدة للوظائف وتنويع مصادر الدخل، مع مواصلة إصلاحات سوق العمل والجهاز الحكومي والخصخصة والحوكمة ومكافحة الفساد.

وبعد الأحداث السياسية الخيرة، اتخذت دول المجلس حزمة من الخطوات للحفاظ على أمنها الاجتماعي منها زيادة الرواتب وتقديم الاعانات المالية وإيجاد الوظائف للشباب ومعونات شراء الغذية ومضاعفة حجم الانفاق على أقامة المساكن وغيرها من الخطوات.

ووفقاً لصندوق النقد الدولي، فقد أبدت معظم مجلس التعاون الخليجي، عزمها على مواصلة خطط الإنفاق والاستثمار دون تغيير، مشدداً على ضرورة ان تعزز الحكومات تنظيماتها وإجراءاتها من اجل تفادي الوقوع في أزمة مشابهة في المستقبل مؤكداً في ذلك على زيادة حجم الإنفاق والحفاظ على مستويات النمو. هكذا، فعن طريق مواصلة الإنفاق، تساهم البلدان الخليجية في دعم الطلب العالمي بنسبة كبيرة ومتنامية، وتقوم بدور الحافز على تحقيق الاستقرار خلال مرحلة الهبوط العالمي.

ويقول تقرير لبنك الكويت الوطني يقول أن الانفاق الحكومي الخليجي سوف يسجل معدل نمو قدره 6% فقط عام 2012، بالمقارنة مع 17% عام 2011، لكن هذا الانخفاض يعكس بصورة رئيسية الانفاق الاستثنائي البالغ 27 مليار دولار من قبل المملكة العربية السعودية عام 2011.

كما أن التطورات السياسية العربية سوف تدفع الحكومات الخليجية للتركيز على أهداف التنمية المتوسطة الأجل وضمان بقاء السياسات النقدية داعمة للنمو الاقتصادي.

وتشير بيانات الموازنات السنوية لدول مجلس التعاون الخليجي التي أعلنت مع بداية العام الجاري إلى القدرة الكبيرة التي تتمتع بها هذه البلدان على تدارك تبعات الأزمة المالية العالمية، وإمكانية العودة الى معدلات النمو المرتفعة نسبياً مرة أخرى.

ويتوقع تقرير بنك الكويت الوطني أن تبلغ نسبة الفائض في الميزانية المالية -3.4% من الناتج المحلي الإجمالي في البحرين 17.6% في الكويت و5% في سلطنة عمان و1.8% في قطر و14% في السعودية و5% في الإمارات عام 2012.

ولفت التقرير إلى ان إقرار موازنات قياسية بهذه الأحجام المرتفعة يتيح إمكانيات كبيرة أمام تنفيذ الكثير من المشاريع وتنشيط الاوضاع المالية والاقتصادية في دول المجلس، حيث يتوقع تنفيذ مشاريع بقيمة 50 مليار دولار في العام الجاري وبالاخص في مجال البنية الاساسية في كافة البلدان.

ومن جانب آخر يلاحظ الزيادة الكبيرة في الاعتمادات المخصصة للتعليم في دول مجلس التعاون والتي استحوذت على 25 في المائة من اجمالي اعتمادات الموازنات السنوية، وهو أمر بالغ الأهمية لمستقبل التنمية في دول المجلس والتي تحاول إيجاد صيغ مناسبة بين متطلبات سوق العمل ومخرجات التعليم .

واشار تقرير لصندوق النقد الدولي الى انه نظرا للتوقعات الخاصة باستقرار أسعار النفط عند معدلاتها الحالية المرتفعة عام 2012، فإن ذلك سوف يؤدي الى تنامي الانفاق الحكومي وتقديم المزيد من الدعم للمؤسسات المالية والمصرفية وتشجيعها على تخفيف القيود على الائتمان المصرفي لزيادة معدلات النمو. وإضافة الى التوجهات السابقة فإن الاعلان عن الموازنات الخليجية السنوية دون عجز تقريبا وفي ظل اعتماد أسعار منخفضة لسعر برميل النفط مقارنة بالاسعار السائدة، فإن ذلك يبعث بإشارات إيجابية مهمة للأسواق وللمستثمرين، مفادها أن دول مجلس التعاون الخليجي قد تجاوزت تداعيات الأزمة المالية العالمية في وقت قصير نسبيا وأنها مقبلة على مرحلة جديدة من النمو والانتعاش. ويرى التقرير انه مع ذلك فإن دول مجلس التعاون بحاجة ماسة لزيادة استخدام موارد الموازنات السنوية وعائدات النفط بشكل عام للإسراع في تنويع الدخل القومي وتنويع مصادر تمويل موازنتها السنوية.

وفيما يخص انعكاسات الثورات الشعبية على الدول المصدرة للنفط، قال التقرير "يبرز نوعان من التطورات في الاحتمالات المتوقعة، وهما عدم الاستقرار في المنطقة والارتفاع الحاد في أسعار الوقود والغذاء. ونتيجة

لذلك، تسود آفاق الاقتصاد على المدى القريب أجواء عدم يقين كثيفة غير معتادة تنبع من تقلب الموقف السياسي والأمني في عدد من البلدان".

وبخلاف التحديات الآنية، تتيح الانتفاضات الأخيرة فرصة كبيرة لوضع ركيزة لجدول أعمال النمو القائم على الدمج الاجتماعي في الشرق الأوسط. ويتعين على كل بلد أن يحدد مساراً نابغاً من الداخل لإحداث تغيير يشعر الجميع بملكته، لكن كل البلدان ينبغي أن تتجاوب مع بعض الأهداف المشتركة لتحقيق إمكانات المنطقة على المدى الأطول، وهي البيئة الاقتصادية الكلية المستقرة لكسب الثقة وجذب الاستثمارات، ووظائف القطاع الخاص الكافية لاستيعاب العاطلين الحاليين والقوى العاملة سريعة لانمو، والفرص الاقتصادية المتاحة للمواطنين، والحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة، والمؤسسات القوية والشفافة التي تضم نالمساءلة والحوكمة السليمة. وليس الهدف من ذلك هو مجرد الحفاظ على النمو المرتفع، وإنما أيضاً إرساء نمو أكثر شمولاً للمواطنين يحقق مكاسب تنموية تعود بالنفع على الجميع.

2. السياسات المالية

وضعت دول مجلس التعاون الخليجي موازنتها السنوية للعام 2012 بناءً على تقديرات حددت بموجبها سعر برميل النفط عند 70 - 80 دولاراً تقريباً، في الوقت الذي تشير فيه التوقعات إلى أن متوسط سعر برميل النفط للعام الجاري سيبلغ 110 دولاراً للبرميل، فإن موازنت دول المجلس سوف تحقق فائض للعام الجاري يقدر بنحو 265 مليار دولار، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك إمكانات لزيادة الإنفاق في حال استقرار أسعار النفط، كما بينت التجارب السابقة.

ومن المتوقع أن يرتفع إجمالي حجم الإنفاق الخليجي في العام 2012 بنسبة 6% ليصل إلى 430 مليار دولار بالمقارنة مع 389 مليار دولار في العام 2011. أما الإيرادات فسوف ترتفع بنسبة 10% ، لتصل إلى 600 مليار دولار في عام 2012. ويتيح إقرار موازنت قياسية بهذه الأحجام المرتفعة إمكانات كبيرة أمام تنفيذ الكثير من المشاريع، وتنشيط الأوضاع المالية والاقتصادية في دول مجلس التعاون، حيث يتوقع تنفيذ مشاريع بقيمة 50 مليار دولار في العام 2012، خصوصاً في مجال البنية الأساسية في هذه البلدان كافة.

يتوقع تقرير بنك الكويت الوطني أن يبلغ صافي الفائض في الحساب الجاري من 265 مليار دولار عام 2012 بالمقارنة مع 279 مليار دولار عام 2011. ويعكس الانخفاض الطفيف التراجع النسبي في حجم الإنتاج النفطي الذي زاد عام 2011 للتعويض عن النفط الليبي.

ووفقا لتقديرات البنك أيضا، سوف يبلغ صافي الفائض في الحساب الجاري 124 مليار دولار في السعودية و29 مليار دولار في الإمارات و62 مليار دولار في الكويت و 41 مليار دولار في قطر و 8 مليارات دولار في عمان و ملياري دولار في البحرين.

أما كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فسوق يبلغ رصيد الحساب الجاري 17% عام 2012 بالمقارنة مع 21% عام 2011 .

إن من العناصر الهامة المساعدة خاصة بالنظر إلى وجود عجز غير نفطي في دول مجلس التعاون الخليجي هو التراكم السريع للأصول الأجنبية في السنوات الأخيرة، خصوصا من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت وقطر. وفي جميع هذه الدول كان هذا التراكم أعظم من تزايد العجز غير النفطي وهو ما يوفر مصدر دخل بديل كبير ومتعاضم. ومع ذلك، في عمان والبحرين على سبيل المثال، لم يكن هناك تراكم أصول أجنبية يعوض العجز المالي غير النفطي الكبير أو المتزايد. وتقدر بيانات صندوق النقد الدولي ان تبلغ الاحتياطيات الرسمية الخليجية 700 مليار دولار عام 2012.

3. السياسات النقدية وسعر صرف

تظل السياسة النقدية في دول مجلس التعاون الخليجي مقيدة بسعر صرف ثابت مع الدولار، وهذا يدفع بأسعار الفائدة المحلية بتعقب نسب الفائدة المطبقة في الولايات المتحدة، بينما تنحصر عمليات المصارف المركزية بشكل كبير في تحسين وضع السيولة من خلال إصدار شهادات الودائع أو الأدوات الأخرى. ولا يبدو في الأفق توجه بارز لدول مجلس التعاون لتغيير سياسات الارتباط بالدولار باستثناء الكويت التي تحولت إلى ربط عملتها بسلة من العملات (دون الكشف عن أوزان هذه العملات)، إلا أن ذلك لا يفي الحاجة لممارسة سياسات نقدية أكثر مرونة فيما يخص تقييم العملات المحلية مقابل الدولار، خاصة أن الركود الاقتصادي الأمريكي سوف يستمر خاصة بظل أزمة الديون الأمريكية الأخيرة.

وعلى مدار الشهر الماضية ومنذ مطلع شهر يوليو الماضي حيث كان الحديث يتصاعد عن أزمة الدين الأمريكي، تراجعت قيمة الدولار أمام العملات العالمية الرئيسية بصورة مؤثرة، فأخفض أمام اليورو بنسبة 2% وأمام الين الياباني 5% والدولار الاسترالي 4% وبلغ أقصاه أمام الفرنك الفرنسي 12%، وهذا يعني، بالنسبة للعملات الخليجية المرتبطة بالدولار، انخفاض مماثل تقريبا امام هذه العملات. لكن مع بدء علامات أقوى على تعافي الاقتصاد الأمريكي مقابل أداء الاقتصاد الأوروبي والاقتصاد الياباني مطلع العام 2012،

شهدت العملة الأمريكية تحسناً واضحاً في الأسواق المالية العالمية وحققت مكاسب قدرها 6% أمام معظم العملات.

في الوقت نفسه، أكد رشيد المعراج محافظ مصرف البحرين المركزي أن البحرين ستبقي عملتها مرتبطة بالدولار، بالرغم من المشاكل التي عانت منها العملة الأميركية مؤخراً، والخفض التاريخي لتصنيف الدين الأميركي. وبين أن تقلب أسعار النفط وأسعار الصرف الأجنبي هو أمر عاديّ شهدته اقتصاديات الخليج العربي خلال الأزمة المالية العالمية.

وأصدر معهد التمويل الدولي ثلاثة تقارير اقتصادية عن التطورات الاقتصادية الراهنة في ثلاث دول خليجية هي البحرين والكويت وقطر. والقاسم المشترك في هذه التقارير أن المعهد يؤكد في ثنايا هذه التقارير بوجود نقاط ضعف هيكلية في الميزانية العامة بحاجة إلى معالجة. وعلى الرغم من أن زيادة الإيرادات النفطية خلال الفترة المقبلة من شأنه أن يضع الميزانية في وضع أقوى، ولكن أيضاً سوف يزيد الاعتماد على الإيرادات النفطية التي تخضع بدورها للتقلبات في الأسعار. لذلك ينصح المعهد حكومات هذه الدول بتطبيق الضرائب على المبيعات والضرائب على الشركات والرسوم على بعض الخدمات في المدى المتوسط وذلك من أجل التقليل من تأثيرات التقلبات في إيرادات النفط على برامج التنمية وتقليل الاعتماد على هذه الإيرادات.

4. الأسعار ومكافحة التضخم

ويقول تقرير لبنك الكويت الوطني، أنه بالرغم من الزيادات في الإنفاق الحكومي، فإن متوسط معدلات التضخم الخليجية راوحت بحدود 3.2% عام 2011، وهي نفس المعدلات التي كانت عليها تقريبا عام 2010. ودعم ذلك الارتفاع الطفيف في أسعار المواد عالمياً. ومع توقع أداء جيد للاقتصادات الخليجية عام 2012 وتحسن الظروف النقدية في دول المجلس قد يحدث ارتفاع طفيف في معدل التضخم إلى 3.8% عام 2012. وسوف يساعد الارتفاع في العملة الأمريكية، التي ترتبط بها عملات الخليج، في كبح جماح التضخم المستورد عام 2012.

ومن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم عام 2012 متوسط 1% في البحرين و4% في الكويت و2% في قطر و5.5% في السعودية و2% في الإمارات.

ويؤكد محللون أن السياسات المالية هي الأداة الوحيدة التي تستطيع كبح التضخم، لكن هذه السياسية تظل مقيدة بربط العملات المحلية بالدولار علاوة على سياسات تنشيط الاقتصاد، متوقعين أن يشهد العام الجاري استمرار نمو الطلب لأغراض الاستهلاك والاستثمار ولا سيما في قطاع البناء والتشييد، مما يرفع معدل السيولة وهو ما

قد يشكل ضغطاً متزايداً على الأسعار خلال عام 2012. وسوف يعوض انخفاض العقار جزئياً عن ارتفاع معدلات التضخم بصورة عامة.

وتابعوا مع التزام الحكومات الخليجية ببرامجها الاستثمارية يرجح أن يبقى التضخم مثار قلق، حيث أن الاقتصاديات الخليجية تتمتع حالياً بنمو قوي واستثمارات كبيرة في البنية التحتية وسياسات نقدية توسعية، وهذا قد يغذي الضغوط التضخمية مرة أخرى.

5. الاستثمارات الأجنبية:

توقع تقرير لمعهد التمويل الدولي أن ينخفض الاستثمار الأجنبي للدول الناشئة بنسبة 18% خلال العام 2012 لتبلغ 746 مليار دولار بالمقارنة مع 910 مليار دولار عام 2011 و 1.04 تريليون دولار عام 2010. بسبب تدهور الوضع الاقتصادي في منطقة اليورو.

وفي الوقت نفسه، سوف ينخفض صافي التدفقات الاستثمارية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (تضم عينة المعهد سبع دول رئيسية في هذه المنطقة من بينها السعودية والإمارات من دول التعاون الخليجي) من 73 مليار دولار عام 2010 إلى 65 مليار دولار عام 2012.

وقال التقرير إن التقلبات الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة سوف تؤدي إلى انخفاض التدفقات الاستثمارية العالمية للدول الناشئة في المدى المنظور، وخاصة المحافظ الاستثمارية في الأسهم، لكن في المدى المتوسط، وبفضل الأساسيات الاقتصادية القوية للدول الناشئة في مقابل استمرار المشكلات الاقتصادية في الدول المتقدمة، سوف تؤدي إلى تنامي التدفقات الاستثمارية للدول الناشئة بشكل قوي.

وبين المعهد في تقريره أن التدفقات الاستثمارية للدول الناشئة خضعت خلال الأشهر الماضية لعدد من العوامل المتناقضة. ففي جانب، أدت بيئة عدم اليقين والاضطرابات في الاقتصاد العالمي إلى تراجع حجم الاستثمارات العالمية. وقد تكثف تأثير هذه العوامل خلال الأسابيع الأخيرة. من جهة أخرى، فإن المشهد المؤكد هو أن تلك الاضطرابات تركزت في الدول الصناعية المتقدمة، وقد دفع ذلك عوائد السندات وأسعار الفائدة للانخفاض في هذه الدول، مما أبرز الجاذبية النسبية للدول الناشئة في استقطاب التدفقات الاستثمارية.

وبين المعهد أن هناك تفاوتاً بين هذه الدول، حيث السعودية والإمارات تتمتعان بنمو اقتصادي قوي، كذلك الحال بالنسبة لجنوب إفريقيا لكنها أكثر ارتباطاً بتطورات الاقتصاد العالمي، وهناك دول مستوردة للنفط وتعاني مشكلات اقتصادية مثل المغرب ولبنان ومصر.

وفي المقابل، تتباين قدرة الدول الناشئة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية من منطقة إلى أخرى. فالكساد الاقتصادي كان شديداً في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، في حين استمرت معدلات النمو القوي نسبياً في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ. وأفلتت منطقتنا جنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا من الآثار الأسوأ للأزمة الاقتصادية العالمية، بينما تضررت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء تضرراً شديداً، وما زال عدم اليقين يحيط بأفاقها المستقبلية.

6. السياسات الهيكلية

أظهرت بيانات صادرة حديثاً أن حجم المشاريع في دول مجلس التعاون الخليجي أنخفضت إلى نحو 1.9 تريليون دولار عام 2011 بالمقارنة مع 2.1 تريليون دولار عام 2009 و 2.4 تريليون دولار عام 2008.

أن جملة المعطيات الاقتصادية التي تولدت بعد الأزمة المالية العالمية، وكذلك الأحداث السياسية والاقتصادية التي عجز بها العام 2011 والتي تطرقنا إليها سابقاً سوف كان لها تأثير سلبي دون شك على حجم المشاريع المنفذة أو قيد التنفيذ. فاعطاء أولوية لمشاريع التنمية الاجتماعية وحالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وتقلص حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية، وسياسات الحذر التي سوف تتبعها البنوك في الإقراض جميعها عوامل سوف تؤثر على حجم المشاريع المنفذة أو قيد التنفيذ وخاصة المشاريع الصناعية والعقارية.

ففيما يخص المشاريع الصناعية، تعد الصناعات البتروكيمياوية حجر الزاوية في خطة التنويع الاقتصادي لدول الخليج، وتهدف إلى زيادة القيمة المضافة وتقليل الاعتماد الكبير على عائدات النفط. كما تناما دور دول مجلس التعاون الخليجي كمركز عالمي للبتروكيمياويات.

إن توافر إمدادات الغاز في دول الخليج يعني أسعاراً مناسبة لمنتجات البتروكيمياويات، وقد أظهرت صناعة البتروكيمياويات في دول مجلس التعاون تطوراً متواصلاً وبخطى سريعة، ففي عام 1985 بلغ الإنتاج أربعة ملايين طن وقفز الإنتاج إلى 44 مليون طن عام 2005 ويقدر أن يصل الإنتاج عام 2010 إلى 76 مليون طن. كما بلغت حصة إنتاج دول المجلس من صناعة البتروكيمياويات العالمي 13 في المائة من الإنتاج العالمي عام 2010.

وكانت تقارير اقتصادية رجحت في وقت سابق أن يبلغ حجم الاستثمارات الخليجية في صناعة الكيماويات والبتروكيمياويات نحو 120 مليار دولار بحلول 2011، وأن النمو في إنتاج الإيثيلين، وهو أحد المنتجات البتروكيمياوية الأساسية، سينتشر خلال السنوات الخمس المقبلة في منطقة الشرق الأوسط. ونتيجة لذلك، فإنه

بحلول 2011 سيتضاعف إنتاج الإيثيلين في دول مجلس التعاون ليشكل 20 في المائة من القدرات الإنتاجية العالمية.

كما تعد صناعات الألمنيوم ثالث أكبر الصناعات الخليجية بعد صناعة النفط والغاز والبتوركيماويات. وتعتبر دول الخليج لاعب رئيسي في إنتاج الألمنيوم في العالم وتقدر استثماراتها حالياً بنحو 23.5 مليار دولار موزعة على ستة مشاريع جديدة وفي توسعات على المشاريع القائمة. وتخطط شركة دوبرال الإماراتية لإقامة أكبر مجمع للألمنيوم في مدينة الملك عبد الله الاقتصادية في رابغ بالتعاون مع شركة اعمار، وقالت الشركة إنها ماضية حسب الخطة الموضوعية. وكان من المتوقع أن تصل الطاقة الإنتاجية لمصاهر الألمنيوم الخليجية إلى 10 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي بحلول عام 2012 تصل إلى 20 في المائة عام 2020.

رابعاً- التكامل الإقتصادي الخليجي

رحب قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في قمتهم الاخيرة في الرياض بالإقتراح المقدم من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ، ملك المملكة العربية السعودية بشأن الإنتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد . وقرروا تشكيل هيئة متخصصة يتم اختيارها من قبل الدول الأعضاء بواقع ثلاثة أعضاء لكل دولة ، يوكل إليها دراسة المقترحات من كل جوانبها في ضوء الآراء التي تم تبادلها بين القادة. وتقدم الهيئة تقريراً أولياً في شهر مارس 2012 إلى المجلس الوزاري في دورته الأولى لعام 2012 لرفعها لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون ، وترفع الهيئة توصياتها النهائية إلى اللقاء التشاوري الرابع عشر لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون.

وتنص المادة الرابعة من النظام الأساسي لدول مجلس التعاون الخليجي التي تحدد أهداف المجلس على أن أحد أهداف مجلس التعاون الخليجي هو "تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها" ولكن النظام لم يوضح ما هي هذه الوحدة وهل ستكون كونفيدرالية أم فيدرالية؟

أن الكل متفق على ضرورة تطوير تجربة مجلس التعاون الخليجي، خصوصا أن مشاريع التقارب والتكامل المنصوص عليها في الاتفاقية الاقتصادية تشارف على نهايتها ونعني بذلك الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة، وبالتالي، لا بد من توفير البيئة القانونية والرسمية للانتقال إلى مستوى أعلى من التكامل.

الفيدرالية تعني الاتحاد الطوعي بين أقاليم تجمعهم أهداف مشتركة ومصير مشترك . ولم يتفق فقهاء القانون العام في العالم العربي على مصطلح موحد للمصطلح الإنكليزي State Federal فهناك من يطلق عليها ((الدولة الاتحادية أو الاتحاد المركزي أو الدولة الفيدرالية أو الاتحاد الفيدرالي وغيرها من التسميات)) والفدرالية ليست حديثة العهد إنها فكرة قديمة ولكن تطبيقاتها ظهرت للوجود في العصر الحديث في عام 1787 في أمريكا وفي أستراليا عام 1901 والمكسيك عام 1917 ، وسويسرا عام 1948 وتوجد في العالم اليوم أكثر من 30 دولة اتحادية.

أما الكونفيدرالية فهو اتحاد بين دولتين أو أكثر من الدول ذات الاستقلال التام بعد عقد معاهدة تحدد الأغراض المشتركة التي تهدف الدولة الكونفيدرالية إلى تحقيقها ويتمتع كل عضو فيها بشخصية مستقلة عن الأخرى وتديرها هيئات مشتركة. تتكون من ممثلين من الدول الأعضاء لتحقيق الأهداف المشتركة وهذه الهيئة تسمى الجمعية العامة أو المؤتمر وأعضائها يعبرون عن رأي الدول التي يمثلونها، وتصدر القرارات بالإجماع، وتعتبر نافذة بعد موافقة الدول الأعضاء عليها.

إذا الدولة الكونفدرالية تتكون باتحاد دولتين أو أكثر من الدول المستقلة {وليست أقاليم} لتحقيق أهداف مشتركة وذلك بموجب عقد معاهدة بينهم وتشرف على تنفيذ نصوص المعاهدة هيئات مشتركة بين الدول الأعضاء. وتتمتع الدول الأعضاء في الاتحاد الكونفدرالي باستقلالها التام ، وترتبط ببعضها نتيجة مصالح عسكرية، اقتصادية أو سياسية. كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي.

الفرق بين الدولة الفيدرالية والكونفدرالية:

- لكل دولة عضو من أعضاء الاتحاد الكونفدرالي ممارسة السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي الفعلي. أما أعضاء الدولة الفيدرالية فلا يحق لهم ذلك ويكون التمثيل الدبلوماسي والسياسة الخارجية من اختصاص السلطة التنفيذية في الدولة الفيدرالية (الحكومة المركزية).
- لدول أعضاء الدولة الكونفدرالية حق إعلان الحرب وليس بإمكان أعضاء الدولة الفيدرالية (حكومات الأقاليم) ذلك ، لأن ذلك من صلب صلاحيات الحكومة المركزية (الحكومة الفيدرالية).
- كل خرق للقانون الدولي من قبل أحد أعضاء الدولة الكونفدرالية يتحمل نتائجه وحده وليس بقية الأعضاء والعكس هو الصحيح في الدولة الفيدرالية.
- تشرف على الدولة الكونفدرالية هيئات مشتركة بين الدول الأعضاء ، أما في الدولة الفيدرالية الحكومة المركزية هي التي تدير الدولة وتترأس أعضائها.
- يحق لكل دولة عضو في الاتحاد الكونفدرالي الانسحاب متى شاءت لكونها دولة مستقلة، أما أعضاء الدولة الفيدرالية فليس لهم الحق لأنهم يعتبرون أقاليم وجزء لا يتجزأ من الدولة الفيدرالية.
- مواطنو الدولة الكونفدرالية يتمتعون بجنسية بلدهم وليست هناك جنسية موحدة للدولة الكونفدرالية، أما مواطنو الدولة الفيدرالية يتمتعون بجنسية الدولة الاتحادية الفيدرالية وهناك جنسية موحدة للدولة الفيدرالية عكس الدولة الكونفدرالية تتعدد الجنسيات بتعدد الدول.
- في الاتحاد الكونفدرالي يتعدد رؤساء الدول بتعدد الدول، حيث لكل دولة رئيسها، أما الدولة الفيدرالية (المركزية) تتميز بوحدة رئيس الدولة وسيادة موحدة ، أي الدولة الكونفدرالية لا تعتبر دولة موحدة تضم بين جنباتها دويلات أعضاء، بعكس الدولة الفيدرالية تعتبر دولة على الصعيدين الداخلي والخارجي .

وعلى سبيل المثال، فإن الاتحاد الأوروبي هو جمعية دولية للدول الأوروبية يضم 27 دولة، تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماسترخت الموقعة عام 1992، ولكن العديد من أفكاره موجودة منذ خمسينات القرن الماضي.

ومن أهم مبادئ الاتحاد الأوروبي نقل صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية. لكن تظل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدا لذا لا يمكن اعتبار هذا الاتحاد على أنه اتحاد فدرالي حيث إنه يتفرد بنظام سياسي فريد من نوعه في العالم. وللاتحاد الأوروبي نشاطات عديدة، أهمها كونه سوق موحد ذو عملة واحدة هي اليورو الذي تبنت استخدامه 13 دولة من أصل الـ 27 الأعضاء، كما له سياسة زراعية مشتركة وسياسة صيد بحري موحدة.

ويعتمد الإتحاد الأوروبي في بنيته التنظيمية على 3 أجهزة إدارية تعرف بما يسمى المثلث الإداري وهي مجلس الإتحاد الأوروبي، المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي.

ويعتبر مجلس الإتحاد الأوروبي من أهم الأجهزة الإدارية في الإتحاد (على الرغم من تقليص صلاحياته لصالح البرلمان الأوروبي) ويقوم بتمثيل مصالح الدول الأعضاء على المستوى الأوروبي. وله صلاحيات واسعة ضمن المجالات المتعلقة بالركيزة الثانية والثالثة كالسياسية الخارجية المشتركة والتعاون الأمني لكنه لا يمكن أن يقرر في مسائل متعلقة بالركيزة الأولى إلا بناء على طلب من المفوضية الأوروبية.

ويتكون المجلس من وزراء حكومات الدول الأعضاء والذي يعقد اجتماعاته حسب الحاجة في كل من بروكسل ولوكسمبورغ. أكثر الوزراء اجتماعا هم وزراء الزراعة (حوالي 14 مرة في السنة)، المالية والخارجية الذين يجتمعون مرة في الشهر تقريبا.

ويتم التصويت في المجلس إما بالإجماع أو بالأغلبية المؤهلة وذلك حسب المجال الذي ينتمي إليه الموضوع المصوت عليه. وتملك كل دولة عضو في المجلس عدد من الأصوات يتناسب مع عدد سكانها. كما يتم زيادة عدد الأصوات المخصص للدول الصغيرة لخلق نوع من التوازن مع الدول الكبيرة. ويبلغ عدد الأصوات الكلي 321 صوتا موزعة على 25 دولة حيث يتطلب لنجاح التصويت بالأغلبية المؤهلة إلى 232 صوتا أي بنسبة تعادل 72.27% من الأصوات. كما يتطلب أيضا موافقة اغلبية الدول الأعضاء وأن يشكل سكان هذه الدول الموافقة مجتمعة ما يعادل 62% على الأقل من سكان الإتحاد. وتتولى الدول الأعضاء الرئاسة بالتناوب لمدة ستة أشهر وفقا لنظام محدد سلفا (من شهر يناير حتى شهر يونيو ومن شهر يوليو حتى شهر ديسمبر).

وتهتم المفوضية الأوروبية والتي مقرها بروكسل بمصالح الاتحاد الأوروبي ككل، مما يفرض على المفوضين الالتزام بذلك بغض النظر عن جنسيتهم والدول التي ينتمون إليها. وتمتلك المفوضية صلاحيات واسعة في المجالات المتعلقة بالركيزة الأولى حيث يحق لها تقديم مقترحات القوانين والإشراف على تنفيذ القوانين المشتركة بوصفها المسؤولة عن حماية الاتفاقيات المبرمة. كما تقوم بوضع الميزانية العامة للإتحاد والإشراف على تنفيذها. بالإضافة لذلك تقوم المفوضية بتمثيل الإتحاد في المفاوضات الدولية كما يحق لها توقيع الاتفاقيات مع دول خارج الإتحاد ولها صلاحيات واسعة في مسألة قبول أعضاء جدد في الإتحاد. يتم التصويت في المفوضية على أساس الأغلبية حيث يحق لكل دولة عضو في الإتحاد بموجب معاهدة نيس تعيين مفوض واحد.

ويعتبر مجلس التعاون لدول الخليج العربية تنظيماً دولياً إقليمياً منذ قيامه رسمياً بتوقيع رؤساء الدول الست الأعضاء على النظام الأساسي للمجلس في اجتماعهم في أبوظبي يوم 25 مايو 1981.

وكما هو واضح من النظام الأساسي، فإن مجلس التعاون الخليجي هو تنظيم وحدوي أقرب للكونفيدرالية منه الفيدرالية، فقد اتفقت دول المجلس على تحقيق الوحدة في الجوانب الاقتصادية بشكل أساسي، لكن لن يكون نفس الموضوع بنفس الدرجة في الجوانب السياسية، بل أن كل دولة سوف تحتفظ بسياساتها وجيوشها الخاصة في إطار من التنسيق والتعاون.

لقد كان ميلاد مجلس التعاون لدول الخليج العربية نبأ لعمل وحدوي خليجي في المستقبل، يتوقف نموه وصلابة عوده، على قوة مسيرة مجلس التعاون وما حققه من انجازات منذ انشائه حتى اليوم على طريق التكامل بين اعضائه. ان الهدف الوحدوي لدول مجلس التعاون لم يكن غرساً لهذه الأرض الخليجية فحسب بل كان وما زال وسيظل ثمرة وهدفاً لهذه الدول مجتمعة في مجلس واحد، نص نظامه الأساسي في ديباجته وفي مادته الرابعة على ان من اهدافه تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الاعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.

خامساً: النظرة المستقبلية

بالرغم من توقع مزيد من الاضطرابات في الأسواق المالية العالمية، فإن دول مجلس التعاون الخليجي ستشهد في العام 2012 عاماً آخر من النمو الصلب. ومن المتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 4.6 %، مقارنة مع 7.9 % في العام 2011. ومن المفترض أن تظل أسواق النفط قوية، في حين أن الارتفاعات الإضافية في الإنفاق الحكومي سوف تعمل على دعم الاستثمار وإنفاق المستهلك. وفي الوقت نفسه، فإن مخاطر حدوث صدمة مالية خارجية من أوروبا أو أي مكان آخر تبدو محدودة، إذ تتمتع البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي بالسيولة ورأس المال الكافي، كما أن الانكشاف المباشر على مشكلة الدين السيادي في منطقة اليورو ضئيل جداً. ومرة أخرى، ستكون دولة قطر صاحبة أقوى أداء بين دول مجلس التعاون، على الرغم من احتمال تباطؤ نموها مع انخفاض مستوى إنتاج الغاز.

كما سوف يسجل الإنفاق الحكومي لدول مجلس التعاون الخليجي أدنى معدل زيادة له في عدة سنوات في عام 2012 عند 6%. ومع ذلك، فإن ذلك يعكس بدرجة أكبر معدل النمو القوي للإنفاق الذي حدث في العام 2011، والذي بلغ 17 %، مدفوعاً بالإنفاق الاستثنائي بقيمة 27 مليار دولار أميركي في المملكة العربية السعودية. ومن المتوقع أن يستمر نشاط القطاع الخاص - الذي مازال بطيئاً بفعل الجهود لتخفيض المديونية وبطء نمو الائتمان في بعض الدول - في التعافي. ويتوقع الوطني أن تبلغ نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي 5.6 %.

وعلى الرغم من النمو الجيد والزيادات الكبيرة في الإنفاق الحكومي، ظل التضخم ثابتاً نوعاً ما خلال عام 2011، ليلعب متوسطه 3.2 %، بارتفاع طفيف، مقارنة بعام 2010. يتمثل السبب الرئيسي في ذلك في تباطؤ تضخم أسعار الأغذية في النصف الثاني من عام 2011، والذي يرجع بدوره إلى اعتدال أسعار السلع العالمية. إلا أن التضخم «الأساسي» قد ظل منخفضاً أيضاً عند نحو 2 %.

أن عام 2012 يبنى بعام آخر من النمو الاقتصادي الثابت وتحسن الأوضاع النقدية في المنطقة، بارتفاع طفيف في التضخم في عام 2012 إلى 3.8%. في ضوء ربط العملات في المنطقة، سوف يساعد تقوية مؤشر الدولار الأميركي المرجح للتجارة الذي حدث في النصف الثاني من عام 2011 بنسبة 6 % على الحد من التضخم «المستورد» خلال عام 2012.

ومع ارتفاع إنتاج النفط واستمرار تسجيل أسعاره فوق 100 دولار أميركي للبرميل، فسوف تشهد دول مجلس التعاون الخليجي عاماً آخر من الفوائض المالية وفوائض الحساب الجاري، ومن الممكن أن تتراوح نسبة تلك

الفوائض ما بين 10-20% من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة ككل. ومرة أخرى، سوف يعمل ذلك على استثناء المنطقة في عام من التقشف والعجز المالي في مناطق أخرى بالعالم. وفي الحقيقة، هناك ثمة تحد رئيسي لدول التعاون، يتمثل في أن تقرر كيفية استثمار تلك الفوائض بأمان في ضوء المستقبل غير الواضح للاقتصاد العالمي.

ومن المتوقع أن يبلغ صافي الفائض في الحساب الجاري من 265 مليار دولار عام 2012 بالمقارنة مع 279 مليار دولار عام 2011. ويعكس الانخفاض الطفيف التراجع النسبي في حجم الإنتاج النفطي الذي زاد عام 2011 للتعويض عن النفط الليبي.

وبناءً على تطور الأحداث الأخيرة، فإن الإصلاحات وحتى النمو الاقتصادي السريع كالذي شهدته تونس ومصر من حين إلى آخر، لا يمكنها الاستمرار ما لم تؤدي إلى إنشاء وظائف للقوى العاملة المتنامية بسرعة وتقترن بسياسات اجتماعية ملائمة لفئات السكان الأضعف. فحتى يكون النمو قابلاً للاستمرار، يجب أن يكون شاملاً للجميع وأن يجني ثماره الجميع، ولا تستأثر بها قلة محظوظة. ويمثل الفساد المتوطن في المنطقة إهانة غير مقبولة لكرامة مواطنيها، ولا شك أن الافتقار إلى قواعد لعبة شفافة وعادلة سيكون مفضياً إلى تقويد النمو الشامل للجميع.

وبخلاف التحديات الآنية، تتيح الانتفاضات الأخيرة فرصة كبيرة لوضع ركيزة لجدول أعمال النمو القائم على الدمج الاجتماعي في الشرق الأوسط. ويتعين على كل بلد أن يحدد مساراً نابعاً من الداخل لإحداث تغيير يشعر الجميع بملكيته، لكن كل البلدان ينبغي أن تتجاوز مع بعض الأهداف المشتركة لتحقيق إمكانات المنطقة على المدى الأطول، وهي البيئة الاقتصادية الكلية المستقرة لكسب الثقة وجذب الاستثمارات، ووظائف القطاع الخاص الكافية لاستيعاب العاطلين الحاليين والقوى العاملة سريعة لانمو، والفرص الاقتصادية المتاحة للمواطنين، والحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة، والمؤسسات القوية والشفافة التي تضم نالمساءلة والحوكمة السليمة. وليس الهدف من ذلك هو مجرد الحفاظ على النمو المرتفع، وإنما أيضاً إرساء نمو أكثر شمولاً للمواطنين يحقق مكاسب تنموية تعود بالنفع على الجميع.

وستظل أولويات الأجل المتوسط تتضمن تطوير الأسواق المالية- بما يشمل من تنوع في النظام يتجاوز حدود النظام المالي القائم على البنوك- وكذلك جهود تحسين مناخ الاعمال بغية دعم التنوع في النشاط الاقتصادي ويجاد فرص العمل إلى جانب مواصلة دعم القطاع الخاص وتسهيل تقديم الائتمان والاستثمار له للنهوض بأنشطته..

وتحديات التنمية في الأجل البعيد تطرح بدورها قضية الإصلاحات المؤسسية. إن نموذج التنمية الاقتصادية الراهن لدول المجلس يجب تطويره من خلال إصلاحات هيكلية جذرية تركز على تجسيد مضمات التنمية المستدامة وتشجيع الأنشطة الإنتاجية والخدمية المولدة للقيمة المضافة الاقتصادية والاجتماعية وخاصة توفير فرص عمل مجزية للمواطنين، وجعلها أقل اعتماد وحساسية للاستثمارات المضاربية وخاصة أنشطة العقارات والأوراق المالية.

أن قيام دول المجلس بإضفاء مرونة على سياسة ربط عملاتها بالدولار الأمريكي في المدى المتوسط سوف يؤدي إلى تعزيز القدرة التنافسية لاقتصاديات دول المجلس من خلال إضفاء استقرار أكبر على الأسعار والرواتب وخاصة رواتب العمالة الماهرة.

وسوف تكون هذه الدول بحاجة متزايدة لتوسيع طاقتها الاستيعابية وبالذات في مشاريع البنية التحتية والمشاريع الاجتماعية لكي لا يؤدي التوسع في الإنفاق إلى ارتفاع مباشر في الأسعار بالنسبة للمستهلكين.

أن دول المجلس مطالبة بالاستمرار في برامجها الرامية لتأسيس الاتحاد النقدي ومعالجة كافة معوقات الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة نظرا لتأثيراتها البالغة على مستقبل تكاملها الاقتصادي واستمرار برامج التنمية ومواجهة التحديات العالمية، ولعل موافقة دول المجلس على دراسة التحول لاتحاد خليجي سوف يفتح الباب واسعا أم نجاح المشاريع التكاملية بينها.

أن النمو الاقتصادي يعطي قوة دفع قوية للقطاع الخاص. وقيام دول المجلس بتبني خطط إنقاذ اقتصادي محفزة وكذلك إحداث استقرار أكبر في سياساتها الاقتصادية الكلية خاصة على صعيد الأسعار من خلال مرونة سعر الصرف سوف يمنح القطاع الخاص ثقة أكبر في تنمية حصته من الناتج الإجمالي غير النفطي. غير أن القطاع الخاص يحتاج أيضا إلى إضفاء مرونة أكبر على أسواق العمل، وتوفير العمالة الماهرة من خلال جملة إصلاحات سوق العمل الأخذ بتنفيذها في العديد من دول المجلس الرامية للاستثمار بمبالغ كبيرة في التنمية البشرية، وهي خطوة هامة ومطلوبة لاعتماد القطاع الخاص بصورة أكبر على العمالة الوطنية وتخفيف اعتماده على العمالة الوافدة.

كما أن دول المجلس بحاجة إلى مواصلة جهودها في مجال تقوية أنظمة عمل المؤسسات وإدارة المال العام. وهذه الدول مطالبة بإحداث توازن بين توفير فرص عمل مرضية للمواطنين وتحسين مستوياتهم المعيشية للأجيال الحالية وبين الاحتفاظ بجزء متساو من ثرواتها للأجيال القادمة. ولتحقيق هذا الهدف، قامت العديد من هذه الدول بإنشاء صناديق استثمارية للأجيال القادمة. وقد حظيت هذه الصناديق باهتمام عالمي كبير في الآونة

الأخيرة حيث واجهت دعوات لحسن إدارتها والشفافية والمهنية في إدارتها. وقد أبرزت الأزمة الراهنة والخسائر التي تكبدتها هذه الصناديق أهمية هذه القضايا. كما أن الرقابة على البنوك وأنشطتها بحاجة إلى مواصلة التدعيم نظرا لحيوية دورها الاقتصادي من خلال تدعيم رؤوس أموالها وتحسين قواعد الحوكمة والشفافية.

المصدر:

1. تقارير صندوق النقد الدولي
2. تقارير معهد التمويل الدولي
3. تقارير صادرة عن البنوك والبورصات العربية والدولية.